

العنف السياسي كمحصلة لإحتكار السلطة في البلدان العربية

د. بلعور الطاهر.

أستاذ محاضر (أ)

قسم علم الاجتماع جامعة جيجل

ملخص:

تعرف الدول العربية في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا لظاهرة العنف السياسي بنوعيه الرسمي وغير الرسمي، ووصلت وتيرته إلى مستويات أصبحت تهدد كيان واستقرار المجتمعات العربية. وتعددت أسبابه بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية. غير أن التحليل الموضوعي يشير إلى أن مرد ذلك هو فشل النخبة السياسية الحاكمة، وما ترتب على ذلك من انتشار البطالة، الفقر تدهور الأحوال المعيشية، انتشار واسع للأحياء الفقيرة. .. هذه الأوضاع الصعبة دفعت بالفئات المهمشة إلى اللجوء إلى العنف كوسيلة للمطالبة بالتغيير والتداول على السلطة، هذا ما تقابله الأنظمة السياسية العربية بمزيد من الضبط متجسدا في أشكال عديدة للعنف الرسمي بغية البقاء في السلطة ورفض التنازل عنها رغم الاتهامات الموجهة لها لممارستها للفساد ونهب الثروات والغياب الكامل للعدالة الاجتماعية والحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان.

Résumé:

La recrudescence du phénomène de la violence a particulièrement caractérisé, ces dernières années, les sociétés arabes, sans exception aucune. La violence a pris des formes diverses qui, toutes, convergent d'une manière ou une autre, à accroître l'instabilité institutionnelle et menacent même la pérennité de la société arabe dans sa globalité. Qu'elle soit conséquence à l'échec des politiques économiques suivies, ou portée par les bouleversements que subit la structure socioculturelle ou enfin de la revivification de la dimension religieuse, l'analyse scientifique des données socio-économiques objectives montrent de manière indubitable la corrélation existante entre la montée du chômage, l'extension de la sphère de la pauvreté et le processus de marginalisation multiforme de franges de plus en plus importantes de la société

et notamment la plus dynamique:sa jeunesse ! Le recours à la violence comme expression du désespoir ne trouve d'autre réponse auprès des régimes arabes qu'une accentuation de la coercition et de la répression qui traduisent une volonté de préserver le pouvoir et ses privilèges. Aussi la spirale de la violence institutionnelle implique-t-elle une amplitude nouvelle des formes d'expression de la contre-violence marginale en l'absence d'une réflexion en vue de reconnaître les libertés individuelles et collectives seules à même de constituer le socle d'une coexistence pacifique des différentes catégories sociales reconnues dans leurs droits.

1- مدخل:

أصبحنا في السنوات الأخيرة نلاحظ استبدال لغة الحوار بالعنف في المجتمعات العربية بين السلطة والمجتمع، وأصبح ينظر إلى العنف على أنه الوسيلة المثلى وصاحب الكلمة العليا في مجتمعاتنا. فالحكومات والأنظمة العربية لم تعد تنصرف مع شعوبها خاصة وقت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا بلغة العنف، بالمقابل المواطنون الذين يطالبون بتحسين ظروفهم المعيشية وتغيير الحكومات والأنظمة وإشراكهم في الحياة السياسية وكسر احتكار السلطة والقوة يعتمدون على العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم. ومع تعدد أشكال العنف وتداخل جوانبه يبقى العنف السياسي يتصدر قائمة أنواع العنف وأخطرها في القرن الواحد والعشرين. وهو لا يعتبر نتيجة لتغيير ظرفي طرأ على الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو حركات مفاجئة، بل هو عملية مستمرة ومتواصلة ومنظمة يقف وراءه هيئات ومؤسسات وحتى دول خارجية، متخذين من المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ذريعة لوجوده.

وقد تطورت ونمت بسرعة ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، وبرزت عدة أشكال له، وهي سلوكات تعبر عن وجود أزمة في المجتمع نتيجة للكثير من المشكلات البنوية والهيكلية التي تعانيها الكثير من الدول العربية، وقد بلغت مؤشرات وأشكال العنف السياسي مستويات خطيرة، أصبحت تهدد بحروب أهلية، وانشقاقات وانقسامات داخلية تستنزف قوى المجتمع والدولة.

وتشير الوقائع الميدانية في غالبية الدول العربية أن العنف السياسي أصبح الوسيلة المفضلة لإيصال المطالب وحل المشاكل، حيث تلجأ إليه الأحزاب السياسية والتنظيمات الإيديولوجية أو أطراف حكومية

ضدّ أخرى أوفئات اجتماعية واتخاذ كوسيلة لتحقيق الأهداف، بل اعتبره الوسيلة الأمثل والأنجع والأسرع لحل الخلافات والنزاعات وتحقيق المطالب والغايات. في المقابل، الحكومات العربية لا تتصرف مع شعوبها خاصة في وقت الأزمات والظروف السياسية الصعبة إلا بلغة العنف، رغم اقتناع كل الأطراف الممارسة له بخطورة هذه الظاهرة لما لها من آثار مدمرة للمجتمع برمته، فهو يهدد حياة الأفراد ويربك المجتمع، ويشلّ الدولة ناهيك عن سلسلة المآسي التي تبدأ بالخسائر البشرية والمادية والفوضى الاجتماعية والخراب الاقتصادي وتنتهي ربّما بالحرب الأهلية كما حدث في لبنان وكاد أن يحدث في الجزائر والعراق ومصر واليمن والسعودية...

وبالرغم من الخسائر المادية والمعنوية التي تتجم عن ممارسة العنف السياسي لا يمكن النظر إليه نظرة سلبية فقط، بل قد يكون اللجوء إليه كضرورة في بعض الحالات والنظر إليه نظرة إيجابية من خلال مساهمته في إحداث التغيير الإيجابي على مستوى الأنظمة السياسية عبر التاريخ، التي لم تكن لتحدث لولا العنف السياسي، لهذا ينظر إلى العنف السياسي أحد أساليب التغيير السياسي والاجتماعي بل ربما في بعض الحالات الأسلوب الوحيد لتحقيق ذلك التغيير وإسقاط الأنظمة الديكتاتورية المستبدّة خاصة عندما تتعدى المسالك والقنوات السلمية اللازمة للتغيير. وإدراك أنّ بخطورته سوف نحاول أن نربطه بأحد متغيرات ممارسة السلطة السياسية وهو احتكارها من خلال البحث في مدى علاقة العنف السياسي باحتكار السلطة.

2- معنى مفهوم العنف السياسي:

إنّ المتمعن لهذا المفهوم يلاحظ أنّه يتكون من مفهومين وهما:-
العنف السياسي-، ولتسهيل معرفة المعنى الحقيقي لمفهوم العنف السياسي وجب علينا أولاً توضيح معنى العنف باعتباره مفهوماً دسماً وشائكاً ومعتقداً، وهذا ما صعب إيجاد معنى واحد متفق عليه لا سياسياً ولا اجتماعياً ولا قانونياً ولا اقتصادياً ولا حتى نفسياً، رغم المحاولات لإيجاد تعريف يتضمن معنى واضحاً ومحدد للعنف وأشكاله ومؤثراته ويرجع في اعتقادنا عدم الوصول إلى صياغة معنى واحد متفق حوله للعنف هو اختلاف تخصصات المنظرين والباحثين وتباين منطلقاتهم الفكرية والإيديولوجية واختلاف مصادر التشريع القانوني، دون نسيان عامل آخر ساهم إلى حدّ كبير في تعدد معاني ومقاصد

العنف وهو الأهداف المراد الوصول إليها بواسطته والظروف المحيطة كذلك.

وتشير كلمة - عنف - (violence) المشتقة من اللغة اللاتينية ((violare إلى الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاعتصاب والتدخل في حريات الآخرين⁽¹⁾.

وبهذا المعنى فهو يشير لاستخدام القوة والضغط للتأثير على إرادة فرد أجماعة ما. ووفقاً لهذا المعنى يمكن القول بأنه سلوك عدواني يقوم به الإنسان ضد إنسان آخر وإلحاق به ضرراً مادياً أو معنوياً.

وتشير كلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع - ن - ف) إلى الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره. وعنّف به، وعليه عنفاً وعنافة: أخذه بشدة وقسوة، ولامه. وأعتف الأمر: أخذه بعنف، وأتاه ولم يكن على علم ودراية به⁽²⁾، ويشير هذا المعنى إلى استخدام القوة المادية.

وينظر إلى العنف على أنه ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما ساعد على تصنيفه إلى عدة أصناف وأصبح يسمى وفقاً لعوامله ومكان تواجده والظروف المحيطة به وسمي بالعنف المدرسي، العنف الأسري، عنف الشارع، عنف الملاعب، العنف السياسي، ..

أما مفهوم السياسي فهو مرتبط بالعملية السياسية، وبذلك يشير العنف السياسي إلى ذلك العنف الهادف إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية باستخدام العديد من المبررات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية يحتمي ورائها دعاة العنف السياسي. في هذا السياق يعرفه علي ليلة بأنه: كل الهجمات ذات الطبيعة الجماعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة، أولئك الذين يشغلون مراكزه وينفذون سياساته⁽³⁾.

1 حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية لبنان. ط2. 1999 ص 21.

2 نفس المرجع السابق ص 41.

3 علي ليلة: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارنة. مركز البحوث والدراسات السياسية. القاهرة. 1995 ص 66

ونتيجة لتعدد المعاني وتداخل التعريفات النظرية لمفهوم العنف السياسي أعطيت له مقاصد متعددة، ولتجاوز ذلك نحاول أن نقدم تعريفا إجرائيا. وهو أن العنف السياسي سلوك إنساني فعلي أو قولي فردي أو جماعي يلحق الأذى والضرر بالغير جسديا أو ماديا أو معنويا. ويتضمن استخداما للقوة أو التهديد باستخدامها.

ونتيجة لتعدد الأطراف الممارسة للعنف السياسي فإنه يدخل تحت هذا المعنى:

1- العنف الصادر عن الأشخاص أو المجموعات والموجه ضد الدولة والنظام سواء من أجل الوصول إلى السلطة للتأثير عليها ويسمى هذا النوع بالعنف غير الرسمي، ويتضح هذا العنف في الأشكال التالية:

- المظاهرات
- التمرد
- قطع الطرقات
- الاعتداء على رموز الدولة.
- الإضرابات
- الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة.
- الاعتقالات
- أحداث الشغب.
- محاولات الاغتيال
- الانقلابات العسكرية أو محاولة الانقلاب.

مع الإشارة إلى نوع آخر من العنف برز في المدة الأخيرة وهو يدخل ضمن هذا النوع من العنف السياسي (غير الرسمي) وتقوم به أطراف حكومية ضد أطراف حكومية أخرى بحيث يستعمل كل طرف حكومي نوابه ووزرائه لابتزاز أطراف حكومية أخرى وذلك من خلال اللجوء لأتباعهم ودفعهم لاستعمال الأشكال السالفة الذكر.

2- العنف الصادر عن السلطة أو جماعاتها ضد المواطنين والجماعات الضاغطة من خلال توظيفهم للقوة من أجل ضمان السيطرة عليها والتشبث بها، وذلك باستعمال العديد من الأجهزة والإجراءات. وتتجسد أشكال العنف الرسمي في:

- الاعتقال لأسباب سياسية.
- انتهاك حريتي التعبير والرأي عن طريق المضايقة على الصحف والصحفيين.
- الأحكام والأوامر المرتبطة بقضايا سياسية.
- استعمال قوات الأمن والجيش للقضاء على الاحتجاجات والمظاهرات.
- حالات الطوارئ المفروضة بحجة وجود مجموعات تهدد الأمن العام.
- قمع تنظيمات النقابية والأحزاب السياسية.

- التضييق على مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
- الدعم المالي والمعنوي للحركات التصحيحية ودخل الأحزاب السياسية لتتصيب قيادات موالية للنظام.
- تزوير الانتخابات

3- مدى مشروعية العنف السياسي:

في إشارتنا لتعريف العنف السياسي والقول بأنه يصبح عنفا سياسيا عندما تكون أهدافه ودوافعه سياسية. غير أن أهم سؤال يطرحه العنف السياسي هو مدى مشروعيته؟ وما هو معيار هذه المشروعية؟، وهل يمكن اعتبار القانون كمعيار لتحديد مدى مشروعيته؟

في هذا السياق اختلفت آراء الباحثين والمنظرين والمحللين حول إيجاد إجابة لتلك التساؤلات، ومرد هذا الاختلاف هو تباين وتباعد منطلقاتهم الفكرية والإيديولوجية وتخصصاتهم وموقفهم من تلك الأفعال.

يوجد فريق يدرج العنف السياسي ضمن الأعمال غير الشرعية باعتباره عمل غير قانوني ويجرمون الداعين إليه أو القائمين على تجسيده، وينظرون إليه على أنه فعل مخالف للقانون الجنائي، ويؤكد هذا الفريق على أنه مهما كانت الأسباب والدوافع الكامنة خلفه أو الذرائع التي يخفي وراءها القائمين على العنف السياسي، ومهما اتبعت الدولة سياسة التشدد في تجريم أفعاله أو التسامح والرفق مع ممارسيه، فإن الأمر يبقى جريمة يعاقب عليها القانون⁽¹⁾.

في حين يحدد فريق آخر موقفه من مشروعية العنف السياسي وفقا لطبيعة النظام السياسي، فينظرون إلى العنف الذي يمارسه المواطنون في الدول التي تطبق التعددية السياسية أنه استخدام غير مشروع للقوة، لأنه يخرق القانون ويتجاوز مؤسسات المجتمع المدني التي تتولى عملية تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. أما في الدول القمعية أو السلطوية فإن ممارسة العنف من قبل المواطنين يعتبر عملا شرعيا وذلك لعدم وجود مؤسسات وسطية وقنوات شرعية فعالة تسمح للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

إن هذا التباين في الحكم على مدى مشروعية العنف السياسي مرده إلى تباين المبررات التي يقدمها كل فريق. حيث يذهب فريق مشروعية العنف السياسي الممارس من طرف الدولة على أنه شرعي طالما أن قوانين الدولة شرعت لذلك من أجل حفظ الأمن وحماية

1 صلاح الدين عامر: العنف والقانون: التكييف القانوني للعنف على الصعيد الوطني والدولي عمان 1998 ص ص 56.57.

النظام الاجتماعي من المخاطر الداخلية والخارجية، بل أكثر من ذلك فهم ينظرون إليه بأنه ضروري وأكثر من شرعي لأن الغاية من القيام به هي سامية وتتجسد في المحافظة على النظام العام وعدم إشاعة الفوضى وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والمحافظة على الوحدة الوطنية⁽¹⁾. في حين أنهم يرفضون العنف الذي يمارسه المواطنون أو الأحزاب السياسية المعارضة. إن هذا التفسير هو امتداد شرعي للمدرسة البورجوازية في علم الاجتماع التي ترفض رفضاً قاطعاً كل الأفعال والسلوكيات التي تهدد استقرار المجتمع بل تدعو إلى تدعيم الأفكار التي تدعم المساواة والحرية والديموقراطية وترفض العنف والقوة والصراع والدعوة إلى الامتثال والطاعة من جانب جميع الطبقات الاجتماعية التي يجب أن توجه أنساقها القيمة نحو المحافظة على هذا النمط من المجتمعات⁽²⁾.

في حين يبرر أصحاب مشروعية العنف السياسي الممارس من طرف المواطنين والتنظيمات السياسية بمنطق الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم وعدم وجود قنوات اتصال سليمة أو عدم فعاليتها لإيصال مطالبهم للنظام، وبالتالي فلجوؤهم إلى قطع الطرقات، وحرق المؤسسات، الإعتصامات، المظاهرات..... وغيرها، فهي الطريقة الوحيدة التي يعبر بها أفراد المجتمع عن أوضاعهم المتردية والتي تعتبر الدولة مسؤولة عليها. ويعتقدون أنه الوسيلة الوحيدة التي تدفع الدولة إلى الإسراع في الاستجابة لمطالبهم إذا كانت فعلاً يهمها الاستقرار الاجتماعي وحفظ النظام العام.

وفي ضوء تباين حجج شرعية من عدم شرعية ممارسة العنف السياسي، يصعب الحسم في مدى شرعيته، لأن الظاهرة تحكمها عدة اعتبارات سياسية واجتماعية وأخلاقية..... غير أنه يمكن إيداء بعض الملاحظات من شأنها أن تقلل من هذه الظاهرة المدمرة لأي مجتمع، كون نتائجها هي خسارة كل الأطراف داخل المجتمع سواء التي تحارب العنف السياسي بالقوة وفقاً للشرعية القانونية، أو التي تقوم به أو تدعو إليه تحت العديد من الذرائع ومن بين تلك الملاحظات:

1- لقد أكدت الشواهد الواقعية في العديد من البلدان العربية أن التعامل بالعنف السياسي بين الحاكم والمحكوم والتستر وراء شرعيته أو عدمها،

1 - فدينسيفوف: نظرية العنف في الصراع الإيديولوجي. ترجمة سحر سعيد. دار دمشق 1981 ص 125.

2 - عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع. الجزء II النظرية السوسيولوجية المعاصرة. دار المعرفة الجامعية ص 86.

قد أضرت بالعديد من المجتمعات: مثل الجزائر، العراق، لبنان، مصر، السودان، السعودية، اليمن..... وترتبت عنه فوضى كبيرة داخل تلك المجتمعات، وخسائر، وفقدان الأمل والأمان، ترميل النساء، تيتيم الأطفال...

2- وضع إطار قانوني ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ودواعي الاستخدام الرسمي للقوة الهادفة إلى حماية حقوق المواطنين وحرّياتهم وترقيتها وحفظ النظام العام⁽¹⁾.

3- خلق قنوات اتصال فعالة مهمتها إيصال مطالب القاعدة الشعبية لأصحاب القرار ومتابعة مدى تجسيدها على أرض الواقع.

4- في ظل غياب ذلك الإطار القانوني السالف الذكر وغياب قنوات الاتصال، يصبح العنف السياسي الممارس من طرف المواطنين شرعياً، لأنه ناتج عن رد فعل، أو كما تقول القاعدة الفيزيائية: لكل فعل رد فعل يساويه في القوة ويعاكسه في الاتجاه.

5- في ظل وجود النقاط السابقة، يعتبر لجوء الدولة إلى العنف عملاً مشروعاً، لأنه يكون ضمن الإطار الذي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم. أما في حالة غيابها، فإنّ عنف الدولة يصبح غير شرعي، والنخبة الحاكمة تفقد شرعيتها ومبررات استمرارها في ممارسة السلطة نتيجة عجزها عن تلبية احتياجات الأفراد. وبذلك يحق للفئات الاجتماعية الأخرى القيام بالعنف السياسي لإجبار النخبة الحاكمة الفاشلة على التحلي على السلطة، وعند هذه الحالة يصبح العنف السياسي شرعي.

6- قد يؤدي العنف السياسي وظائف سياسية واجتماعية واقتصادية تكون في خدمة المجتمع من خلال دفع النخبة الحاكمة إلى البحث عن حلول جذرية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، وفي هذه الحالة يصبح العنف السياسي شرعي.

غير أن النظرة إلى العنف السياسي في البلدان العربية مرتبطة إلى درجة كبيرة بما سيترتب عنه من نتائج، فإن تمكن أنصاره من تحقيق أهدافهم تحولوا إلى أبطال وزعماء، والعكس صحيح، حيث أنهم أخفقوا، أصبح ينظر إليهم على أنهم خارجون عن القانون، وتم محاكمتهم بتهم سياسية متعددة.

1- عبد الله ناصف: السلطة السياسية. ضرورتها وطبيعتها دار النهضة العربية 1983 ص ص 129-130.

4-أنواع العنف السياسي السائد في البلدان العربية:
يوجد نوعان أساسيان من العنف السياسي سائدان في الوطن العربي وهما:

1- 1 العنف غير الرسمي 2- 4 العنف الرسمي.

4-1: العنف غير الرسمي:

وهو عنف موجه إلى الدولة من طرف أفراد أو مجموعات ينتمون إلى تنظيمات سياسية أو ثقافية أو دينية بهدف الوصول إلى السلطة أو المطالبة بإيجاد آليات عادلة لتوزيع الثروة والسلطة القوة. ويبرز هذا النوع من العنف في الدول التي أخفقت تتميتها الاجتماعية، وهذا بدوره نتيجة للإخفاق السياسي للنخبة الحاكمة. هذا الفشل يكون المحرك الأساسي للفئات الاجتماعية للثورة ضد الدولة ومؤسساتها، متخذين مجموعة من الذرائع لتبرير عنفهم وثورتهم منها: انتشار الفقر، البطالة، تدني مستوى المعيشة، سوء توزيع الثروة، تدهور المرافق الحكومية والحياة العامة، زيادة البطالين من حملة الشهادات الجامعية، التهميش، الثراء غير المشروع لأفراد مقربين من صانعي القرار... وغيرها. في هذا السياق أكدت العديد من الدراسات التي شملت كبريات مدن المغرب العربي تزايد درجة البؤس والحرمان والظلم وانتشار ظاهرة القلق والتذمر⁽¹⁾.

إن العنف غير الرسمي يعتبر كابوس الأنظمة الحاكمة العربية في الوقت الراهن نتيجة سهولة نشره وتسويقه داخليا وخارجيا، باستعمال تكنولوجيا عالية يصعب التحكم فيها. ومهما تعددت أسبابه فهي تصب في غياب آليات التوزيع العادل للسلطة والثروة والقوة، وعدم قدرة الأنظمة على تحقيق مطالب شعوبها على جميع الأصعدة. ويدخل ضمن هذا النوع من العنف، عنف أجنحة السلطة نتيجة تعارض مصالح الأطراف، وعدم التوزيع العادل للقوة والمناصب فيما بينهم. ويحصل هذا النوع من العنف عندما تكون الحكومة مكونة من أحزاب سياسية غير متفقة على برنامج سياسي كما هو الشأن في العراق، لبنان، السودان. حيث يسعى كل طرف للحصول على العديد من المكاسب وذلك من خلال اللجوء إلى العنف السياسي. وأهم ما يميز هذه الأطراف الحكومية هو ارتباطها بميليشيات مسلحة تمارس بواسطتها ضغط داخل الحكومة سواء بتعطيل اجتماعاتها أو تشكيلها،

1 بقيرة اسماعيل: (مشكلة التشغيل والبطالة في الوطن العربي. دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي)، مجلة شؤون عربية العدد 77 ماي 1994 ص ص 223-226.

أوتعطيل عمل مؤسسات الدولة والدفع بمسليحيها إلى إحداث تفجيرات في الشوارع والاغتيالات وغيرها.

4-2: العنف الرسمي:

وهو الموجه من طرف الحكومة إلى المواطنين أو إلى جماعات أو عناصر معينة للإبقاء على الوضع القائم مستعملة في ذلك الجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات والقوانين الاستثنائية تحت غطاء مجابهة الاحتجاجات ومحاربة عناصر خارجة عن القانون لتوفير الأمن للأفراد والممتلكات العامة والخاصة. ويكون هذا العنف في اعتقادنا مشروعاً عندما يوجه للمحافظة على أمن المجتمع والقضاء على وضعية الغابة والفوضى وذلك وفقاً للإطار القانوني السالف الذكر والذي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

غير أن هذه الوضعية تغير في بعض الأحيان مسيرتها الهادفة إلى توفير الأمن في المجتمع إلى محاولة فرض خطاب السلطة واستعمال وسائل عنيفة لفرض السيطرة والهيمنة على باقي الفئات الاجتماعية. وعند هذه الحالة يصبح دور الدولة هو القمع باستعمال القوة المادية.

5- أزمة التداول على السلطة في البلدان العربية:

إن الميزة الأساسية التي تميز النخب الحاكمة في البلدان العربية هي الاستمرارية الطويلة في السلطة، وهذا في الحقيقة لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للديمقراطية عندما يتم التجديد للنخبة الحاكمة وفقاً للمبادئ والقواعد الأساسية للديمقراطية والقائمة على الاستشارة الشعبية الحرة. لكن الأمر يختلف تماماً عندما يتم التجديد للنخبة الحاكمة عن طريق القفز على إرادة الشعب والانقلاب على الدستور وعلى المبادئ الأساسية للقواعد التي أوصلت تلك النخبة إلى السلطة والبقاء فيها عن طريق استخدام القوة والتهديد باستخدامها. وهذا يعبر بوضوح على إخفاق تلك النخبة على القيام بوظائفها.

إن إخفاق أي نظام سياسي في الاستجابة لمتطلبات المجتمع وعدم اعترافه بذلك الفشل ورفضه التنازل عن السلطة لأطراف أخرى بالطرق الديمقراطية يعتبر بمثابة خلقه لمادة دسمة تتغذى منها الأطراف الراقصة لاحتكار السلطة والمقتنعة باتخاذ العنف كجسر للوصول إلى السلطة، فيتم الاستثمار في مجالات غير سياسية كالنزاعات الطائفية والدينية، التهميش، الفقر، البطالة...

إن إثارة المشاكل الاجتماعية أمام النظام، هي غاية يحاول من خلالها الطرف المهمش أو الفاقد للسلطة تأمين مشاركته في الحياة العمومية وإشراكه في إدارة الشأن العام وذلك تطبيقاً للقاعدة القائلة لا يستطيع أحد أن يفرض وجوده في ساحة سياسية مغلقة إلا بقدر ما يظهره من قدرته على خرق الممنوعات، وهذا ما نلاحظه على الساحة السياسية العربية سواء كانت أحزاباً سياسية أو مؤسسات المجتمع المدني أو الجماهير.

تعتبر الممارسة الديمقراطية الشكلية التي لا تسمح بإشراك الجميع في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الاستراتيجية للدولة، بمثابة الإقصاء السياسي والاجتماعي الذي تمارسه السلطة على المجتمع وتكون المحصلة قرارات غير متوازنة ولا تحضى بالقبول الاجتماعي ولا تلبي مصلحة الجميع، وبذلك تعتبر تلك الخيارات والقرارات مصدر قلق فئات اجتماعية عريضة تعبر عنها بأشكال متعددة رافضة لاحتكار السلطة، وهكذا يتحول الاستمرار في الحكم بالقوة والتشبث بالسلطة إلى حرب مواقع ونفوذ داخل الفضاء الاجتماعي، يسعى من خلالها الطرف الحاكم إلى تأكيد حضوره في الميدان، ليس عن طريق ما يحققه من انجازات للمجتمع ولكن من خلال إبراز انتصاره على الخصم، في المقابل لا تستطيع القوى المحرومة من السلطة والراغبة في الحصول عليها أن تعبر عن تجاوز تهميشها إلا من خلال ما تسببه من مشاكل وتهديدات للنظام القائم

ويرجع هذا في اعتقادنا إلى عدم اعتراف النخبة الحاكمة بمفهوم الانتقال السلمي للسلطة وعدم تطبيق مبدأ إتاحة الفرصة لتولي زعامات أخرى أوقيادات أخرى للسلطة بغض النظر عن الرقعة الجغرافية أو الانتماء السياسي أو غيرها. هذه الأوضاع السياسية التي يعيشها غالبية الدول العربية ساهمت في خلق الأجواء الملائمة لمظاهر التخوين والتناحر بين الأوساط السياسية فيما بينها أوبين فئات اجتماعية عريضة تعبر عن رفضها والتعبير على ذلك بالنزول إلى الشارع للمطالبة بتكسير الضبط والقهر اللذين تمارسهما الأنظمة العربية العاجزة عن توفير العمل لمواطنيها والتسهيلات الضرورية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية⁽¹⁾.

1. بقيرة اسماعيل: الفقر ومواقف الجماعات المهيمنة في ظل آليات الاستغلال الجديدة. مجلة الباحث الاجتماعي. جامعة منتوري قسنطينة عدد أبريل 2003 ص 41.

هذه الأوضاع السياسية التي تعيشها غالبية الدول العربية ساهمت في خلق الأجواء الملائمة لمظاهر التخوين والتناحر في الأوساط السياسية فيما بينها وبينها وبين الأوساط الاجتماعية على خلفية انعدام الثقة وتوقع كل طرف لساعة الانقراض له أو عليه مع توقع كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

6 - العنف السياسي واحتكار السلطة:

لا تقتزن ظاهرة العنف السياسي بمجتمع بعينه، ولا بزمان دون غيره، بل هي ظاهرة تاريخية عالمية. وانطلاقاً من التفكير العلمي السليم الذي يقول أن لكل ظاهرة سبباً أو أسباباً تؤدي إلى حدوثها وتطورها، وأنه لا توجد ظاهرة اجتماعية من فراغ. في هذا السياق يمكننا القول أن ظاهرة العنف السياسي ليست ظاهرة ذاتية المولد، بل أن أسباباً عديدة ومتظافرة تؤدي إليها وإلى ممارستها، ومن بينها الإخفاق السياسي الذي تعيشه الأنظمة السياسية العربية، ويتجلى ذلك الإخفاق في غياب فرص التطور السياسي السلمي والديمقراطي، فلا وجود للتعددية السياسية ولا قدر من حرية التعبير ولا وجود لتداول حقيقي للسلطة، وهذا ما أدلى إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي وتجاهل أوقع مطالب الفئات الاجتماعية الأخرى.

إن هذا الإخفاق السياسي الذي تعيشه الأنظمة العربية الناجم عن نفي الآخر والإنفراد بالقرارات المصيرية دون الأخذ أو إشراك فئات اجتماعية معارضة، في اعتقادنا يعود إلى غياب الحوار والمنافسة القائمين على الإقناع بالحجة، وعدم الالتزام بقواعد تكون محل إجماع نسبي، ويمكن أن نستدل على ذلك بطريقة ممارسة السلطة في الدول العربية التي تعتمد على هيمنة أنظمة سياسية شمولية، تعتمد على خطاب إيديولوجي يؤكد وحدة الثقافة ووحدة الأهداف ووحدة المصلحة لدى كل القوى الاجتماعية، وتعتمد هذه الأنظمة السياسية على الأجهزة والإيديولوجية السلمية منها والقمعية⁽¹⁾.

إن الأنظمة السياسية العربية تنسم بالإقصاء والغلق، حيث تسيطر الأقلية على السلطة والثروة بفعل هيمنة الدولة على القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي ومصادر الريع النفطي الذي تم توزيعه على أقلية مستبدة ومحتكرة للامتيازات، وترتكز تلك الأنظمة في

1 دبلّة عبد العالي، علي الطراح: (العنف السياسي كمحصلة لغياب أوضاع المجتمع المدني). مداخلة خلال الملتقى الدولي الأول حول العنف والمجتمع جامعة بسكرة 2003 ص 504.

ضمان استمرار وجودها على توزيع الثروة الربعية على شكل هبات وامتيازات تبعا لمعيار الولاء والطاعة والتبعية؛ هذه الممارسات غير الديمقراطية المرتبطة باحتكار السلطة ساعدت على خلق خطايا سياسيا مناقضا لذلك الواقع، يناهض الفكر المسيطر وأجهزته ومؤسساته⁽¹⁾.

وهذا ما أدى في الكثير من الأحيان إلى المواجهة باستعمال كل أشكال العنف السياسي، ويرجع هذا في اعتقادنا إلى غياب أطر أو مؤسسات تسمح بطرح البدائل والتعبير عن الأفكار المعارضة أو هشاشتها.

إن غياب أو هشاشة الأطر الديمقراطية التي تسمح بمناقشة الأفكار والآراء والتداول السلمي على السلطة ساعد على تكريس مفاهيم أقرب إلى الديكتاتورية والعنف، ولعل أهم وابرز الأطر الديمقراطية فتح قنوات الحوار للتعبير عن الرأي والفكر والنقد البناء ودون التعرض للرأي المخالف. وكلما تناقصت هذه الفرص ساعدت على انتشار الفئات المهمشة اجتماعيا وسياسيا والتي تكون مادة خام للعمل السياسي العنيف. كما يساعد ضيق قنوات الحوار وعدم الاعتراف بالمعارضة السياسية وغلق كل قنوات التعبير الشرعي على تحريك العنف لدى فئات اجتماعية عريضة من المجتمع.

لقد وصل احتكار السلطة في البلدان العربية إلى حد اعتبار خطاب السلطة المصدر الوحيد المعبر عن الحقيقة، بينما تقدم التصورات البديلة على أنها زائفة تفتقر للمصداقية ولا تمتلك شرعية التعبير عن الحقيقة، لا شيء سوى لكونها تصدر عن موقع المعارضة للسلطة ومؤسساتها ومصالحها. وما كرس ذلك الاحتكار أكثر هوسيطرة الدولة على كل المجالات والمناير وألحقت بها مؤسسات المجتمع المدني لخدمة مصالحها ومشروعها الإيديولوجي، مستعملة في ذلك العنف الرسمي والقهر، وهذا ما دفع الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية إلى الرد على قهر سلطة الدولة بالعنف لتحقيق مطالب سياسية⁽²⁾.

إن تركيز القوة والسلطة في يد فئة قليلة داخل المجتمع يؤدي إلى شعور الأفراد الآخرين بالذل والاحتكار والتهميش، وهذا يولد لديه الحقد والانتقام، ويصبح بعدها مستعدا لدخول مرحلة جديدة وهي ممارسة العنف بأشكال متعددة فردية وجماعية. بينما نجد الطرف

1 عبد العظيم صغير: العنف السياسي وتأثيره على تحول السلطة رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية جامعة الجزائر غير مطبوعة سنة 2000 ص 20.

2 حسنين توفيق ابراهيم: مرجع سابق ص 47-40.

الآخر (الدولة) الذي يمتلك القوة ومصادرها يستعد بأشكال أخرى قد تكون أكثر عنفا. وهكذا يمضي المسلسل الدم بالدم والحق يولد الحق، الكراهية تولد الكراهية، العنف يولد العنف.

يعتبر توزيع السلطة أو التداول السلمي عليها واللامركزية في اتخاذ القرارات الديمقراطية الدستورية من المفاهيم الأساسية الواجب تداولها واستعمالها في وقتنا الراهن وهي أساسية لنشر الحوار وثقافة التسامح بدل ثقافة العنف والإقصاء والتخلي عن فكرة احتكار السلطة والحقيقة في أجهزة الدولة ومؤسساتها وهذا يساعد على خلق فضاء للحرية والديمقراطية، وهذا بدوره يجنب المجتمع والدولة الهزات التي تظهر نتيجة الإفراط في استعمال السلطة والذاتية والأنانية، وهذا ما نعتقد أنه يؤدي إلى تجنب الهزات العنيفة التي يسببها العنف السياسي. فعندما يجد أفراد المجتمع والأحزاب السياسية منابر وفضاءات للحوار والمناقشة والتواصل وليس القمع والقهر كلما استطاعوا أن يتجاوزوا تناقضاتهم ومشاكلهم بالطرق السلمية وبالتالي تكريس منطق الحوار والتسامح ونبذ العنف والإقصاء تماشيا مع الحكمة الشعبية «عيش ودع غيرك يعيش»

المراجع:

- 1- نفس المرجع ص 41.
- 2- علي ليلة: الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي. مقال في: ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن. مركز الدراسات السياسية. القاهرة 1995 ص 66.
- 3- صلاح الدين عامر: العنف والقانون. التكيف القانوني للعنف على الصعيد الوطني والدولي. عمان 1998 ص ص 56-57.
- 4- ف. دينسيوف: نظرية العنف في الصراع الإيديولوجي. ترجمة سحر سعيد. دار دمشق 1981 ص 125.
- 5- عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع. الجزء 2. النظرية السوسيولوجية المعاصرة. دار المعرفة الجامعية ص 86.
- 6- عبد الله ناصف: السلطة السياسية. ضرورتها وطبيعتها. دار النهضة العربية 1983 ص ص 129-130.
- 7- اسماعيل قيرة: مشكلة التشغيل والبطالة في الوطن العربي. دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي. مجلة شؤون عربية العدد 77 ماي 1994 ص ص 223-226.
- 8- اسماعيل قيرة: الفقر ومواقف الجماعات المهيمنة في ظل تنامي آليات الاستغلال الجديدة. مجلة الباحث الاجتماعي. جامعة منتوري قسنطينة عدد أفريل 2003 ص 41.
- 9- ديلة عبد العالي علي الطراح: العنف السياسي لمحصلة لغياب أوضاع المجتمع المدني. مداخلة خلال الملتقى الدولي الأول حول العنف والمجتمع جامعة بسكرة 2003.
- 10- عبد العظيم بن الصغير: العنف السياسي وتأثيره على تحول السلطة. رسالة ماجستير. معهد العلوم السياسية. جامعة الجزائر 2000 ص 45.
- 11- حسنين توفيق إبراهيم: مرجع سابق ص ص 40-47.
- 12- ديلة عبد العالي، علي الطراح: (العنف السياسي كمحصلة لغياب أوضاع المجتمع المدني). مداخلة خلال الملتقى الدولي الأول حول العنف والمجتمع جامعة بسكرة 2003 ص 504.
- 13- عبد العظيم صغير: العنف السياسي وتأثيره على تحول السلطة رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية جامعة الجزائر. غير مطبوعة سنة 2000.
- 14- قيرة اسماعيل: الفقر ومواقف الجماعات المهيمنة في ظل آليات الاستغلال الجديدة. مجلة الباحث الاجتماعي. جامعة منتوري قسنطينة عدد أفريل 2003 ص 41.
- 15- قيرة اسماعيل: (مشكلة التشغيل والبطالة في الوطن العربي. دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي). مجلة شؤون عربية العدد 77 ماي 1994 ص ص 223-226.
- 16- عبد الله ناصف: السلطة السياسية. ضرورتها وطبيعتها. دار النهضة العربية 1983 ص ص 129-130.
- 17- 4- صلاح الدين عامر: العنف والقانون: التكيف القانوني للعنف على الصعيد الوطني والدولي عمان 1998 ص ص 56-57.
- 18- ف. دينسيوف: نظرية العنف في الصراع الإيديولوجي. ترجمة سحر سعيد. دار دمشق 1981 ص 125.
- 19- عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع. الجزء II النظرية السوسيولوجية المعاصرة. دار المعرفة الجامعية ص 86.
- 20- نفس المرجع السابق ص 41.
- 21- الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن. مركز البحوث والدراسات السياسية. القاهرة. 1995 ص 66
- 22- حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية لبنان ط 2. 1999 ص 21.